

# قاس مرشحه

الثقافة، بل لجهة إعطاء صلاحيات لموظف متعاقد يعمل مشرفاً على الحفريات الأثرية، وتوكيله الإشراف على رؤساء الوحدات الأخرى، أي الإشراف على أعمال المتعاقدين ممن هم في المركز القانوني ذاته، وعلى موظفين في الملاك من الفئتين الثالثة والرابعة. بمعنى آخر، تفويض المتعاقد سيف صلاحيات المدير العام أو جزءاً منها، فيما هذه الصلاحيات تقع ضمن مهمات الوزير، في ظل عدم تعيين مدير عام أصيل وفقاً للأصول القانونية، ما يُعدّ مخالفة صارخة لقواعد الصلاحية.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن قرار ليون إلغاء وحدة الممتلكات الأثرية المنقولة والمستودعات التي كان يتولاها الصايغ، جاء بالتزامن مع مجموعة

كتب رسمية وجهها الأخير إلى الوزير تتضمن اتهامات لسيف بارتكاب أخطاء وتجاوزات للقانون. ومن بين هذه المراسلات التقرير رقم 2921 تاريخ 2011/6/20 الذي فضل ما سماه «المخالفات القانونية والإدارية والفنية والمالية والمتعلقة بحفريات بيروت الأثرية»، والتي مثلت بحسب التقرير «الغطاء لإزالة المواقع الأثرية تحت عنوان التفكيك وإعادة الدمج، مع ما رافق ذلك من تسبّب في جردات القطع الأثرية المنقولة». كذلك طلب الصايغ تحويل ملف المستودعات العائدة إلى حفريات بيروت إلى النيابة العامة المالية والتفتيش المركزي.

بدوره، ردّ سيف على اتهامات الصايغ من خلال كتاب أرفقه بلوائح أولية بمواقع اللقى الأثرية الموجودة في مستودعات المديرية العامة في قرن الشباك، مع تفسيرات بشأن ما جرى توضيحه داخل المستودعات وفي الباحة الخارجية. وأعلن سيف أنه «بصد إنهاء اللوائح المفصلة حتى يجري تسليمها إلى قسم الممتلكات تبعاً».

وعلمت «الأخبار» أن النيابة العامة المالية تحركت بالفعل، لا في موضوع مستودعات قرن الشباك، بل في شكاوى تقدمت بها ضد سيف رئيسة الديوان في المديرية جمانة نخلة، بعد أن رفض تزويدها بجداول مفصلة عن أعمال الحفر والتقارير العلمية للحفريات المكتشفة. وطلب النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، بناءً على طلب النائب نغولا سعد رئيس مكتب مكافحة جرائم السرقات الدولية، الكشف على عقارين في منطقتي الصيفي والأشرفية وبيان الأشغال العامة المنفذة التي حفرها سيف، ومعرفة ما إذا كانت توجد آثار في هذه العقارات، وفي الحالة الإيجابية بيان الجهة التي أقدمت على الحفر، وما إذا كانت على تواصل مع المديرية العامة للأثار، أو حائزة ترخيصاً منها.



## تحليل إخباري

### سطوة نصر الله على الرقابة الإسرائيلية

يحيى دبوبق

قبل عام 2006، عانت إسرائيل كثيراً من صدقية الأمين العام لحزب الله في وعي جمهورها، حتى باتت استطلاعات الرأي تؤكد أنه يُصدّق نصر الله أكثر من كل سياسيينه، وهو الواقع الذي فعله خلال الحرب، وكان سبباً أساسياً في فقدان الثقة بالمؤسسة السياسية تحديداً، مع تعزز ذلك في مراحل لاحقة. وقد أظهرت الحرب للإسرائيليين أن شخص نصر الله، يمثل عنصر قوة استراتيجياً للحزب، يؤثر سلباً على جمهورهم، وإيجاباً على الجمهور اللبناني والعربي، الأمر الذي استدعى توجهها وجهداً خاصاً لتغيير الصورة المكونة في وعي الإسرائيليين عنه، وكان للرقابة العسكرية الدور الرئيسي والفاعل في ضبط المقاربة المطلوبة.

ما بعد الحرب، بدأ التعامل الإعلامي الإسرائيلي مغايراً مع مرحلة ما قبلها، وممسوكاً بشكل شبه كامل من قبل الرقيب العسكري، الذي لا يتدخل، كما هو معلوم، إلا من منطلق تشخيصه بأن الأداء الإعلامي يمس بالامن القومي الإسرائيلي. من هنا برز التباين الجذري مع مرحلة ما قبل الحرب، على مستوى أصل التغطية وحجمها والانتقائية المحترزة فيها، وأحياناً تعميم كامل على كل ما يصدر عن نصر الله... أي أن التغطية والتعليق والامتناع عن التعليق باتت ممسوكة وفقاً لاجندة مدروسة ومحددة الأهداف من قبل الرقابة العسكرية.

متابع الشأن الإسرائيلي يلاحظ، بوضوح، أنه بات أمام مشهد إعلامي إسرائيلي، بما يرتبط بنصر الله، يشبه المشاهد الإعلامية العربية الرسمية التقليدية. وإلا كيف يمكن تفسير الصمت الإسرائيلي المطبق، تغطية و/أو تعليقاً، على التهديدات التي أطلقها ضد إسرائيل، في أكثر من مناسبة خلال السنوات القليلة الماضية، ثم بعد أيام أو أسابيع، يتم الإشارة إليها في مضامين التعليقات عن الوضع الإقليمي أو الديني مع لبنان، مع الاستناد بشكل غير مباشر، إلى ما ورد في كلام نصر الله من تهديدات. ولتوضيح الصورة أكثر، لوحظ في مرات عديدة، صمت إسرائيلي شبه كامل، حيال تهديدات أطلقها الأمين العام لحزب الله، بينما سمحت الرقابة بالتعليق على مواقف أطلقها في نفس المناسبة، لكنها ذات علاقة بالشأن الداخلي اللبناني.

مع الإقرار بأن هامش الحرية لدى الإعلام الإسرائيلي كبير، إلا أن الحقيقة الموازية هي أن المعلقين والمراسلين الإسرائيليين أمام سطوة صدقية نصر الله، هم إسرائيليون أولاً، ومن ثم مهنيون.

الى حدود الجداهة، التي لا تتطلب أي استدلال، يمكن التأكيد أن أي إطلالة للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وتحديدًا تلك التي يُطلق فيها مواقف ترتبط بالمواجهة القائمة مع إسرائيل، تُلزم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية باستنفار خاص لمحايل التحليل والقراءة والتقدير لديها، لاستشراف الدلالات والمؤشرات الكامنة في كلماته. بل كما يؤكد الإسرائيليون، لا تقتصر القراءة والتحليل على الكلمات، بل أيضاً على أسلوب التعبير وحركة اليد وإمالة الرأس والنظرات.

والإطلالة الأخيرة لنصر الله، في ذكرى عاشوراء، كانت استثنائية بامتياز، إذ ظهر إلى العلن على غير العادة المتبعة، وخاطب جمهور المقاومة من دون استخدام الشاشة، الأمر الذي عُذّ، في ذاته، إشارة دالة إضافية على جدية الموقف والقرار المتخذ بالذهاب بعيداً، إذا تجرأت جهات ما، ومن بينها إسرائيل، على المقامرة في بدء مواجهة عسكرية مع حزب الله، أو بمواجهة إقليمية من شأنها أن تتدرج في نهاية المطاف إليه، رداً على اعتداء سيصل إليه، أو رداً على رد يتدرج أيضاً إليه. والفعل الإسرائيلي حيال الإطلالة الاستثنائية كان لافتاً، وبإمكان المراقب أن يلحظ قراءتين تحملان دلالات كاشفة ومؤكدة، في أكثر من اتجاه. القراءة الأولى استخبارية، غير معلنة، ومخصصة لصناع القرار في تل أبيب، وترتبط إضافة إلى المضمون ودلالته المباشرة بأصل قرار الإطلالة والخروج العلني، بما يتعلق بموقف حزب الله وجديته قراره، تجاه أكثر من ساحة هي موضع متابعة وخشية إسرائيليتين، في لبنان وسوريا، والمنطقة عموماً.

القراءة الثانية، مخصصة للجمهور الإسرائيلي تحديداً، وتتولاها بطبيعة الحال وسائل الإعلام والمعلقون على كثرتهم. وقد أمكن المراقب ملاحظة جهد هائل بُذل في وسائل الإعلام العبرية، إلى حدود الكذب وتحريف الوقائع، كي يمنع عن وعي المشاهد الإسرائيلي تكوين صورة مغايرة لما أريد حفره في وعيه عن حزب الله ونصر الله، طوال السنوات القليلة الماضية. من بينها الحديث عن أن إطلالة الشاشة مسجلة مسبقاً، والتأكيد أنها عادة متبعة من حزب الله، رغم اتضاح عكس ذلك. وأيضاً رواية أن الجمهور المحيط بنصر الله، لدى خروجه العلني، كله من رجال ونساء منظومة الحماية لديه، والتساؤل عن سبب عدم أمر القناص الإسرائيلي بالضغط على الزناد، وغيرها الكثير.

## علم وخبر

### بري يعاتب ميقاتي

خلال اتصال هاتفي جرى بينهما أخيراً، عاتب الرئيس نبيه بري رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على أداء الأخير في مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي، لناحية تأكيد ميقاتي للوزراء أن اقتراحه بشأن تصحيح الأجور جرى الاتفاق عليه مع ممثلي العمال وأرباب العمل. وقال بري لميقاتي إنه كان قد راجع ممثلي العمال خلال انعقاد جلسة مجلس الوزراء، فأكدوا له عدم اطلاعهم على ما يطرحه ميقاتي في المجلس، فحاول بري الاتصال بالوزير علي حسن خليل ليطالب منه الاعتراض على اقتراح ميقاتي، إلا أن التصويت كان قد تمّ. وللسبب ذاته، انتقد عدد من الوزراء الذين وافقوا على اقتراح ميقاتي القرار الذي صوّتوا لمصلحته.

### ثمار زيارة فيلتمان

بناءً على اقتراح مساعد وزيرة الخارجية الأميركية، جيفري فيلتمان، خلال زيارته الأخيرة لبيروت الأسبوع الماضي، تعقد قوى 14 آذار مجموعة من الاجتماعات قبل انتهاء العام الجاري، هدفها ملممة الوضع التنظيمي لهذه القوى وتوحيد قراءاتها من الأوضاع السياسية في لبنان والمنطقة، على أن يشرف على هذه اللقاءات كل من رئيس كتلة المستقبل النائب فؤاد السنيورة ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع.

### الضمان الصحيّ الشامل

أكد وزير الصحة، علي حسن خليل، أنه سيطلب مواعيد مع كل الكتل النيابية ومع ممثلين عن العمال والهيئات الاقتصادية، فضلاً عن عقد لقاء مع وسائل الإعلام، لشرح تفاصيل مشروع الضمان الصحي الشامل، الذي شارفت دوائر الوزارة على إنجازها. ولفت خليل إلى أن المشروع سيُعرض بداية العام المقبل، وأنه يستند إلى خلاصة تجارب 6 دول عربية وغربية.

### ما قل ودل

اجتمع وفد من طيّاري شركة طيران الشرق الأوسط بالعماد ميشال عون، وجرى التفاهم بين الطرفين على التسوية القاضية بعدم تراجع الطيارين عن موقفهم والحفاظ على ماء



وجه رئيس مجلس إدارة الميديل إيست، محمد الحوت. وأقنع عون الطيارين بالقبول بحسم الإدارة بمبالغ مالية من رواتبهم، على أن يجري تعويض هذا المبلغ عليهم في وقت لاحق، فالترزم الطيارون بهذه التسوية التي تعبّر عن رغبة الجنرال.

## الأحذب: ارتباك 14 آذار يترك فراغاً تملأه مظاهر التسلم والتطرف والانقسام

### الأحذب ينتقد حلفاءه

على صعيد آخر، أشار أمس النائب السابق مصباح الأحذب في مؤتمر صحافي، عقده في منزله بطرابلس، إلى أن «عدم مشاركتي شخصياً بمهرجان خريف السلاح ربيع الاستقلال في طرابلس، جاءت كدلالة على رفضي لحالة التخارج والتراجع وغياب التنسيق السياسي معي». وأوضح أن «المهرجان كان للتأكيد أن طرابلس ما زالت هي وفيه لمبادئ ثورة الأرز»، وأضاف «لمستأ جميعاً ارتباكاً وتردداً من جديد لدى قوى 14 آذار، حيث اختفت الشعارات الكبرى وعدنا إلى مرحلة الارتباك والضياع، وختلت الساحة السياسية من مظاهر القيادة والوضوح»، منتقداً عودة «مظاهر التسلم والتطرف والانقسام». وكتب مراسل «الأخبار» في طرابلس، عبد الكافي الصمد، أن اعتذار سعد الحريري من الاستغناء عن الأحذب في الانتخابات

النيابية أعاد إلى الأحذب شيئاً من الزخم والتعويض المعنوي الذي كان يحتاج إليه على نحو كبير. عندما سألت «الأخبار» الأحذب عن أسباب عودته إلى انتقاد حلفائه مجدداً، وهل يرى أن موقف الحريري «الإيجابي» منه كلام «لا يُصرف في السياسة»، ردّ بأنه ينظر إلى كلام الحريري على أنه «رصيد مفتوح للأيام المقبلة، وليس ضرورياً أن يُصرف اليوم».

وشرح الأحذب أسباب انزعاجه وحملته على فريقه السابق، بأن «أنسحابهم من الساحة أحدث فراغاً، ولأن الفراغ لا يمكن أن يستمر طويلاً، فقد جاء من يملأه، وهذا أمر ليس مقبولاً منا، ولا يصيب في مصلحة فريق 14 آذار». وانتقد «القرارات الخاطئة في انتخابات النقابات» التي جرت أخيراً في طرابلس، وتلقى فيها فريق 14 آذار هزائم لافتة، الأمر الذي ردّه الأحذب إلى «صفقات تبادل منافع يجري تهريبها تحت الطاولة»، وأن الحريري هو «أكثر المتضررين منها».

وعندما يتحدث الأحذب عن انتخابات 2013، لا يُخفي أنه يشعر بثقلها عليه منذ الآن، لكنه يؤكد أنه «مستعد للمواجهة». يقول إن فريق الصراع في طرابلس، ميقاتي والحريري، «يغلقان في وجهي الطريق، لكن هذا ليس جديداً عليّ، ولينتظر الظروف والتحالفات، وبعدها نرى».